أثر الشمول المالي على الميزة التنافسية المصرفية

(دراسة تطبيقية على البنوك المدرجة في بورصة فلسطين 2014-2018)

The impact of financial inclusion on the banks competitive advantage

(An Applied Study on the Listed Banks in Palestine Exchange 2014-2018)

رواء نافذ عليوة أ.م. محمد مروان العشي أ.م. هشام كامل ماضي

Rewaa-eleiwa@hotmail.com malashi@iugaza.edu.ps hmadi@iugaza.edu.ps

قسم المحاسبة/ كلية الاقتصاد و العلوم الإدارية / الجامعة الإسلامية بغزة. فلسطين

تاريخ استلام البحث 11 / 3 /2021 تاريخ قبول النشر 27/ 5 /2021 تاريخ النشر 5 / 8/2021

المستخلص

تهدف هذه الدراسة الي تسليط الضوء على الشمول المالي في البنوك المدرجة في بورصة فلسطين وأثرها على الميزة التنافسية. ولتحقيق هذه الأهداف قام الباحثون بتحليل البيانات الطولية لجميع البنوك المدرجة في بورصة فلسطين في الفترة ما بين(2014– 2018). أظهرت الدراسة ان مؤشرات الشمول المالي (أجهزة الصراف الآلي، عدد فروع البنك، حجم الودائع كنسبة من إجمالي الناتج المحلي، حجم التسهيلات كنسبة من إجمالي الناتج المحلي) تفسر 52.4% من التغير الذي يحدث في مؤشرات الميزة التنافسية على مستوى البنوك المدرجة في بورصة فلسطين. أشارت النتائج أيضاً، لا يوجد أثر لمؤشر الشمول المالي والمتمثل بالوصول إلى الخدمات المالية (عدد أفرع البنك) على مستوى الميزة التنافسية المصرفية والمُقاس من خلال العائد إلى حقوق الملكية، الحصة السوقية من الودائع). في ضوء النتائج السابقة، اوصي الباحثون التوصية بضرورة تعزيز مفاهيم الشمول المالي بمؤشراته المختلفة لدى المجتمع الفلسطيني، من خلال حملة توعوية لشرح مفهوم الشمول المالي وأبعاده.

الكلمات المفتاحية: *الشمول المالي، بورصة فلسطين، فروع البنك، الصراف الآلي، العائد على حقوق الملكية، الحصة السوقية.*

Abstract

The study aimed to measure the impact of financial inclusion on the competitive advantage of the banks listed on the Palestine Exchange during the period (2014 - 2018). In order to achieve the objectives of the study, the quantitative methodology was used to analyse presented data on a set of banks during a period of study. The results of the study indicated that: Financial inclusion indicators (ATMs, number of bank branches, the capacity of deposits as a percentage of GDP, and the capacity of facilities as a percentage of GDP) that justify 52.4% of the change that occurs in the indicators of competitive advantage at the listed banks in the Palestine Exchange. The results also showed that there is no statistically significant effect at the level of 0.05 for financial inclusion indicators as access to the financial services presented by number of bank branches on the Level of Bank's Competitive Advantage represented by return on equity and market share of deposits. And the most important recommendation are; the necessity to promote the concepts of financial inclusion with its various indicators in the Palestinian society, through an awareness campaign to explain the concept of financial inclusion and its dimensions

Keywords: *Financial Inclusion, Palestine Exchange, Bank Branches, ATMs, Return on Equity, Market Share.*

1. مقدمة

في أعقاب الازمة المالية العالمية عام 2008، أزداد الاهتمام بتحقيق الشمول المالي والذي تجسد في تسهيل وصول مختلف شرائح المجتمع الي الخدمات المالية، ولتمكينهم من أستخدمها والاستفادة منها بشكل سليم وفعال. بالإضافة الي ذلك، حظي الشمول المالي باهتمام متزايد نتيجة لقدرته على المساهمة في التنمية الاقتصادية والمالية بالإضافة الى تعزيز النمو والمساواة في الدخل (Yoshino & Morgan, 2018). كما عرفه البنك الدولي بأنه وصول الشركات والأفراد إلى المنتجات والخدمات المالية المتوفرة والتي تقابل احتياجاتهم مثل المعاملات، والمدفوعات والايداع والائتمان والادخار وتوصيلها للمستفيدين بشكل مستدام (Neaim & Gaysset, 2018)، كما يعتبر الشمول المالي أحد أهم الدروس المستفادة من الأزمة المالية العالمية لما له من أهمية مالية شاملة في الحفاظ على الاستقرار المالي (Morgan & Pontines, 2014)، فقد أدرك قادة مجموعة العشرين (G20) خلال عام 2010 أهمية الشمول المالي وقاموا بتأييده كدعامة أساسية في جدول أعمال التنمية العالمية، حيث تم تأسيس رابطة عالمية باسم الشمول المالي ((Global Partnership for Financial Inclusion GPFI، وذلك لوضع خطة عمل متعددة السنوات لتطبيق الشمول المالي من خلال دعوة مجموعة من خبراء الشمول المالي وخمس هيئات دولية قائمة على وضع المعايير الدولية للبدء في تكثيف العمل على تطبيق الشمول المالي (صندوق النقد العربي، 2015). كما بادرت حوالي 60 دولة باتخاذ خطوات لإنشاء استراتيجية وطنية للشمول المالي واصدار تشريعات تنظم عملية الإنشاء، كما انضمت أكثر من 122 مؤسسة مالية عالمية للتحالف العالمي للشمول المالي Alliance for Financial Inclusion (AFI) والتزام أكثر من 47 دولة من دول العالم النامي بإعلان مايا Maya Declaration وهو التعهد بالتزامات جديدة لتعزيز الشمول المالي في بلدانها (صندوق النقد العربي، 2015). في عام 2013 أطلقت مجموعة البنك الدولي "البرنامج العالمي للاستفادة من روح الابتكار من خلال تعميم الخدمات المالية، مع تركيز إضافي على أنظمة الدفع ومدفوعات التجزئة المبتكرة. كما أطلقت العديد من المؤسسات العالمية مثل المجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء ومؤسسة التمويل الدولية برامج تعمل على تحقيق الشمول المالي.

يحتل الشمول المالي مكانة عالية في جدول أعمال السياسة الدولية (Cihak, Mare & Melecky, 2016)، وتتوقع العديد من الدراسات–الشمول المالي والاستقرار المالي، دور الانتشار المصرفي والاشتمال المالي في النشاط الاقتصادي الفلسطيني، الشمول و الاستقرار المالي في منطقة الشرق الأوسط و شمال افريقيا– (Khan, 2011; Neaim & Gaysset, 2018; أبو دية ، 2016) أن يزداد الشمول المالي في العديد من البلدان . حيث أصبح تطوير الخدمات المصرفية والاهتمام بجودتها يزيد من القدرة التنافسية للمصارف (عبد القادر، 2013) مما يعمل على تطور القطاع المصرفي بشكل سريع. وتعتبر الميزة التنافسية أحد التحديات التي تواجه المؤسسات المصرفية على المستوى المحلى والدولي، خاصة في ظل التطورات العالمية والمظاهر الحديثة التي يشهدها المجال؛ لذا يتوجب على كل دولة تحديث قطاعها المصرفي وتطويره بما يمكنها من مواجهة المنافسة الدولية الناتجة عن منافسة داخلية بين المؤسسات المكونة لهذا القطاع مما يساهم في زيادة مردوديته وقدرته التنافسية (قريشي، 2016).

في فلسطين، انضمت سلطة النقد الفلسطينية إلى التحالف العالمي للشمول المالي (AFI) في العام 2009، وفي العام 2012، أعلنت سلطة النقد التزامها بمبادئ المايا في جنوب إفريقيا. وفي سياق الجهود المبذولة لتحقيق الشمول المالي

ومن أجل تعزيز وتطوير إمكانيات وقدرات فئات المجتمع الفلسطيني المستهدفة باستخدام المنتجات المالية لتحسين ظروفهم المعيشية، قامت هيئة سوق رأس المال الفلسطينية وسلطة النقد الفلسطينية بتوقيع مذكرة تفاهم لقيادة الجهود لبناء استراتيجية وطنية للسنوات من 2018-2025، بهدف تعزيز وصول كافة فئات المجتمع للخدمات والمنتجات المالية واستخدامها، وذلك من خلال توحيد جهود كافة الجهات المشاركة بالاستراتيجية لتعريف المواطنين بأهمية الخدمات المالية وكيفية الحصول عليها والاستفادة منها، لتحسين ظروفهم الاجتماعية والاقتصادية ولتحقيق الاستقرار المالي والاجتماعي (معهد ماس، 2016). من جهة أخرى تسعى المصارف إلى تحقيق مراكز القوة التي تجعلها رائدة في مجال استقطاب العملاء والزبائن وتبحث عن مواطن الضعف وتحاول الابتعاد عنها وبدأت بتطوير استراتيجيات تحقق هدفها في كسب وإرضاء العملاء (معهد ماس، 2016).

وفي هذا البحث سيتم دراسة العلاقة بين تطور الشمول المالي والميزة التنافسية المصرفية للبنوك المدرجة في بورصة فلسطين.

2. مشكلة البحث

أصبح الشمول المالي برنامجًا مهماً على الصعيدين الوطني والدولي، فعلى الصعيد الدولي من جهة أوضحت دراسات قياس الشمول المالي (Neaim & Gaysset, 2018; Cihak, Mare & Melecky, 2016) بأن هناك أكثر من 50% من سكان العالم البالغين لا يستطيعون الحصول على الائتمان والتأمين والمدخرات (CGAP, 2013)، في عام 2016 بلغت النسبة 59% (Neaim & Gaysset, 2018) أما على الصعيد الوطني بلغت نسبة الفلسطينيين البالغين الذين تمكنوا من الوصول إلى مصادر الإقراض واستخدامها 10% ممن يملكون حسابات مصرفية (سلطة النقد الفلسطينية، 2014). في حين بلغت نسبة الذين لا يملكون حسابات مصرفية 36% (معهد ماس، 2016). من جهة أخرى بينت الدراسات (Boot& Thakor, 2000; Berger, Klapper & Turk-Ariss, 2009) وجهات نظر متناقضة حول تأثير الشمول المالي على الميزة التنافسية المصرفية، حيث إن تقليل تكلفة التمويل وتزايد توافر الخدمات المالية في السوق المصرفية (أي تحقيق أبعاد الشمول المالي) يزيد من المنافسة المصرفية (Boot& Thakor, 2000)، بينما يرى آخرون أن تقديم خدمات الائتمان للفئات المهمشة يؤدي إلى ارتفاع مخاطر عدم السداد (Berger, Klapper & Turk-Ariss, 2009).

في ضوء ما تقدم تتمحور مشكلة البحث الرئيسة حول عدم وضوح العلاقة بين مؤشرات الشمول المالي والميزة التنافسية المصرفية، مما يؤثر بشكل سلبي على قرارات السياسات الاقتصادية والسياسات المالية، ولمعرفة مدى استجابة الميزة التنافسية المصرفية ومتغيراتها لفعل الشمول المالي يهدف البحث للإجابة عن السؤال الجوهري الأساس:

هل تطور الشمول المالي يؤثر على مستوى الميزة التنافسية المصرفية للبنوك المدرجة في بورصة فلسطين؟

يتفرع منه:

- ما هو واقع ومستوى الشمول المالي في فلسطين؟
- ما هو مستوى الميزة التنافسية المصرفية؟
- هل تطور الشمول المالي يعزز مستوى الميزة التنافسية المصرفية؟

3. أهداف البحث

يعد الهدف الرئيس من البحث قياس تطور الشمول المالي وبيان أثره على مستوى الميزة التنافسية للبنوك المدرجة في بورصة فلسطين خلال الفترة ما بين (2014 – 2018)، ويتم ذلك من خلال:

- قياس مستوى الشمول المالي في فلسطين.
- تحديد مستوى الميزة التنافسية المصرفية للبنوك المدرجة في بورصة فلسطين
- تقييم وتحليل أثر تطور الشمول المالي في تعزيز الميزة التنافسية المصرفية للبنوك المدرجة في بورصة فلسطين.

4. أهمية البحث

تكمن أهمية البحث في انسجامه مع التوجهات العالمية لتعزيز الشمول المالي ومع الجهود المحلية التي تقودها سلطة النقد الفلسطينية في بناء استراتيجية وطنية للشمول المالي، وفي أنه يتناول موضوعًا حيويًا لم ينل نصيبه من الدراسة في المؤسسات الأكاديمية والبحثية الفلسطينية. كما يلفت البحث انظار الباحثين الى الاهتمام بدراسة الشمول المالي وآثاره في تعزيز النمو الاقتصادي في فلسطين، وكيفية اقتراح سياسات تساهم في دعمه وانتشاره.

5. أنموذج الدراسة:

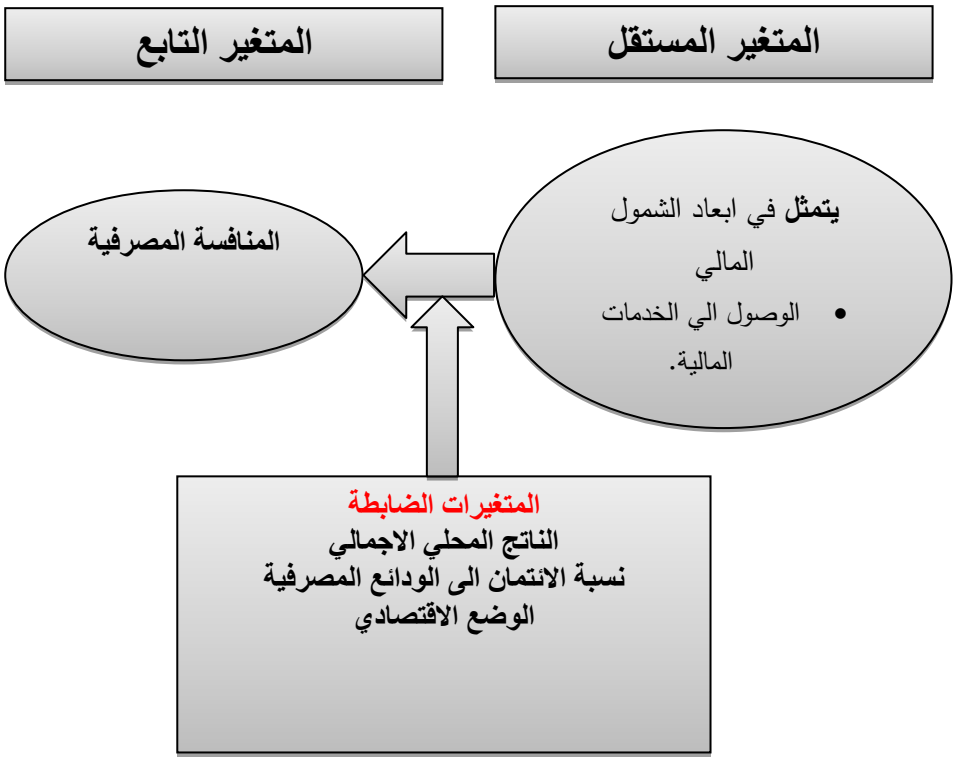

المصدر: إعداد الباحثين استنادا الي دراسات سابقة

Mehrotra & yetman, 2015: Neaim & Gaysset, 2018: Boot& Thakor, 2000

6. الدراسات السابقة

هناك العديد من الدراسات التي تطرقت للموضوع الشمول المالي وموضوع الميزة التنافسية، اغلب هذه الدراسات اجريت بعد الازمة العالمية حيث ظهر مفهوم الشمول المالي كحل للأزمة المالية، لكن هذه الدراسات لم تتناول العلاقة بين الشمول المالي والميزة التنافسية بشكل مباشر، فقد وجد (حسنية، 2018) أن 80%من السكان البالغين في الجزائر لا يحصلون على خدمات مالية وأن المشكلة لا تتمثل في انعدام الطلب، بل في جانب العرض أي ان مقدمي الخدمات المالية لا يجدون حوافز كبيرة لخدمة أصحاب الدخول المتدنية أما (عبدالله، 2018) وجد ان المشكلة تكمن في طريقة الوصول للخدمات المالية فقد بين أن توافر خدمة الدفع عبر لهاتف تعمل على تغطية عدد كبير من الفئات المستبعدة ماليا، وأن انتشار وكلاء تقديم الخدمات المالية من أكثر المتغيرات التي تعزز الشمول المالي، وأيده (Han & Melecky, 2013)، وذلك باستخدام نموذج الانحدار في 95 دولة، فقد تبين أن سهولة الوصول الى الخدمات المالية تعمل على زيادة الودائع بنسبة 10%، مما يعمل على تعزيز مرونة قاعدة التمويل المعززة بشكل عام للشمول المالي، و أضاف (Mehrotra & yetman, 2015) أن انتشار الشمول المالي يسهل عمليات استهلاك الافراد للخدمات المالية وذلك يعمل على تسهيل جهود البنوك المركزية في الحفاظ على الاستقرار المالي، أما (humphrey,1994) فقد بين أن أجهزة الصراف الآلي تقدم خدمات سهلة ومريحة للعملاء ولكن تكلفة هذه الخدمات مرتفعة قليلاً .حيث تبين أن زيادة عدد أجهزة الصراف الآلي خفضت من تكلفة معاملة المودع . ومع ذلك، عندما زاد عدد المودعين فإن مبلغ التكاليف الإجمالية كان مساوياً أو أعلى قليلاً من التكاليف السابقة، أي أن الاعتماد البنكي الإضافي الذي توفره أجهزة الصراف الآلي أدى إلى زيادة الإيرادات وأرباح البنوك، ولكن هذه الزيادة ضعيفة. و أيده chen& Divanbeigi, (2019) فقد وجد أن انتشار مزودي الخدمات المالية وحده لا يكفي لتعزيز الشمول المالي وانما يجب توافر هده الخدمات بأسعار معقولة تناسب فئات الدخل المحدود وتمكنهم من التخطيط لأهداف طويلة الاجل، ففي نيجيريا استخدام (Jegede, 2014) البيانات الأولية التي تم جمعها من البنوك لدراسة ما إذا كانت أجهزة الصراف الآلي يكون لها تأثير إيجابي على القطاع المصرفي، وذلك من خلال تحليل استجابات الموظفين المجيبين على 100 استبيان، وجدت الدراسة أن أجهزة الصراف الآلي فعالة في البنوك النيجيرية المتأثرة وتعزز من نمو البنك.

أما بالنسبة لدراسة (Alfonse, 2012) فقد استخدم المنهج الوصفي للفحص تأثير بطاقات الائتمان على أداء البنوك الكينية. شملت العينة 120 شخص من حاملي بطاقات الائتمان من ستة بنوك، ووجدوا أن استخدام بطاقات الائتمان تحسن الإيرادات المصرفية.

وباستخدام مؤشر الشمول المالي المبني على نهج (سارما) وبالاعتماد على فرضية قوة السوق لقياس المنافسة المصرفية عن طريق مؤشر boone وlerner وجد (pham&other, 2018) أن مؤشرات المنافسة تعزز الشمول المالي وتعتبر مؤشرات مهمة للتخفيف من قيود التمويل. وأشار (owen &Pereira, 2018) أن زيادة تركيز الصناعة المصرفية مرتبط بزيادة الوصول الى حسابات الايداع والقروض، وان الدول التي تسمح فيها البنوك للأفراد بالمشاركة في الانشطة المالية تتمتع بقدر عالي من الشمول المالي وذلك باستخدام panel data في 83 دولة وعلى مدار 10 سنوات، وبالاعتماد على نظرية الوساطة المالية المدعومة بنظرية نمو التمويل ونظرية المعلومات غير المتماثلة و باستخدام بيانات 43 بنك تجاري في كنيا وجد (musau, 2018) أن توافر البنوك له تأثير هام على استقرارها وذلك من خلال زيادة عدد الفروع و أجهزة الصراف الالي حيث أن ذلك يزيد عدد العملاء الذي من شأنه ان يزيد حجم ودائع البنك وبالتالي زيادة قدرته التنافسية و من ثم تشكيل قطاع مالي شامل ومستقر. اما في فلسطين وخلال الفترة ما بين

(1995 – 2014) بين (أبو دية، 2016)، إن التفرع المصرفي له تأثير ايجابي لانتشار الخدمات المالية وحشد المدخرات وزيادة ودائع الجمهور وهدا يزيد من تنافسية المصارف.

وجد (portet,2008) أن كل صناعة لها هيكل أساسي أو خاصية اقتصادية أو تقنية أساسية تؤدي إلى وجود قوة تنافسية لذلك يجب على البنك أن يسعى لوضع نفسه في أفضل وجه في بيئة الصناعة أو التأثير على تلك البيئة لصالحه.

في كينيا، تتميز صناعة البنوك التجارية بالمنافسة الشديدة حيث يتم استدراج الموظفين الموهوبين من بنك إلى آخر، وقد تم تكثيف هذا الموقف من خلال إدخال منتجات مبتكرة تعتمد على التكنولوجيا وأكثر ملاءمة للعملاء وتم تصميم منتجات مختلفة لتناسب فئات مختلفة من العملاء (Cytonn,2016). بين (Mostak,2015) ان الشمول المالي يعتمد على مستوى التنافسية في السوق، وان التنافسية المصرفية هي واحدة من العوامل المحددة الهامة التي تؤثر على الاستقرار المصرفي وان تأثير نقص الوصول المالي يعتمد على القدرة التنافسية في السوق. وأثبتت ذلك دراسة أجرتها (Ryan, O'Toole, & McCann, 2014)أن المنافسة المصرفية عنصر رئيسي في توسيع نطاق الوصول المالي.

و بين تقرير التنمية المالية العالمية لعام 2013 أيضًا أن القوة السوقية الكبيرة قد تقنع البنوك بزيادة فرص الإقراض، و تفترض دراسة أجراها (Claessens & Laeven, 2005) أن الشمول المالي أسهل في القطاعات المصرفية الأكثر تنافسية حيث أثبتوا في دراستهم أن المنافسة في السوق المصرفية تقلل من تكلفة التمويل وتزيد من توافر الائتمان.

كما لاحظ (Boyd and Nocolo,2005) أن تخفيض معدلات القروض نتيجة لمنافسة البنوك يساعد المقترضين على سداد القروض التي تسهم في تخفيض خطر العجز عن السداد. في المقابل، عندما تدخل البنوك في سوق جديد لتسهيل الوصول إلى التمويل في بيئة تنافسية، فإنها تميل إلى خفض تبادل المعلومات (عدم تناسق المعلومات) مع المقترضين مما يؤدي إلى خطر أخلاقي واختيار سلبي وهذا يمكن أن يؤدي إلى عدم الاستقرار المصرفي (Allen & Gale, 2004). لاحظت (Keeley,1990) أن المنافسة المفرطة الناشئة عن الشمول المالي قد تشجع البنوك على اتباع سياسات أكثر خطورة وتحمل المزيد من المخاطر الائتمانية في محفظة قروضها للحفاظ على مستوى ربحها السابق.

في مصر، أشارت دراسة معتوق، على، أحمد (2021) الى ان اهم أسباب الاستبعاد المالي هو فشل الوحدات المصرفية والمالية في توفير خدمات مالية بتكلفة منخفضة وفي الوقت المناسب للفقراء وذوي الدخل المنخفض، بالإضافة الي توجه بعض العملاء الي الى طلب الخدمات المالية من القنوات الغير رسمية لاعتقادهم بوجود فوائد أكثر من حيث التكلفة. بالتالي أوضحت الدراسة الى أهمية توفير الخدمات والمنتجات المالية الى الاسر الفقيرة وذات الدخل المحدود في المناطق النائية والمشروعات الصغيرة والمتوسطة الحجم لما له أثر هام على الأداء الاقتصادي للدولة.

في محاولة لدراسة أثر الشمول المالي على مخاطر التشغيل في البنوك المدرجة في البورصة المصرية، أوضحت دراسة الشقنقيري (2021) ان تطور الشمول المالي يحافظ على نظام الضبط الداخلي والتغذية العكسية في البنوك. أظهرت الدراسة ايضاً، التوسع في الشمول المالي يزيد من مخاطر الدورة المحاسبية والمخاطر الناتجة عن دورة الإجراءات التشغيلية بالبنك. بالتالي يجب ان يتم تطوير نظام الرقابة الداخلية وإجراءات التدقيق من أجل المساعدة في تخفيض المخاطر التشغيلية. في نفس السياق، في مراجعة لأبحاث الشمول المالي حول العالم، أو ضحت دراسة Ozili (2020) على الرغم من التقدم الملحوظ في تعزيز الشمول المالي في بريطانيا، الا انه يوجد أشخاص لا يمكنهم الاستفادة الكاملة من الخدمات المالية والمصرفية مثل الحسابات المالية. في الولايات المتحدة، أظهرت الدراسة أن أنظمة الدفع الالكترونية

من خلال الهاتف المحمول ساعدت الافراد في الوصول الى نطاق أوسع من الخدمات المالية بتكلفة أقل. علي صعيد الشمول المالي في دول الشرق الأوسط، وجدت الدراسة ان هناك اقبال ضعيف على استخدام المنتجات والخدمات المالية، وهو على عكس ما كان متوقع، وأوضح الباحث ان السبب في ذلك يعود الى وجود بنية تحتية مالية ضعيفة، عدم وجود إطار تنظيمي قوي وعدم رغبة المنظمات غير الحكومية في المساهمة في برامج الشمول المالي في المنطقة بسبب الصراع السياسي والديني في المنطقة. بشكل عام خلُصت الدراسة الى أن الشمول المالي الشمول المالي يؤثر ويتأثر بمستوى الابتكار المالي، ومستويات الفقر، واستقرار القطاع المالي، وحالة الاقتصاد، ومحو الأمية المالية، والأطر التنظيمية التي تختلف عبر الدول.

7. تطوير الفرضيات:

أظهرت العديد من الدراسات أهمية الشمول المالي في تعزيز الميزة التنافسية والكفاءة والاستدامة المالية (Ozili, 2020; Le, Chuc, & Taghizadeh-Hesary,2019;Mostak, 2015; Ahamed & Mallick 2019). حيث افترضت هذه الدراسات ان زيادة الشمول المالي من خلال تقديم خدمات مالية متنوعة ومختلفة لجميع فئات الجمهور تزيد من الميزة التنافسية لدي البنوك حيث تعمل هذه البنوك على تقديم خدمات مالية متنوعة ومتطورة تلبي احتياجات فئات مختلفة من الجمهور. فيما يتعلق بأثر الشمول المالي على الميزة التنافسية، تفترض هذه الدراسة أنه عندما تعمل البنوك في قطاع مالي شامل، فإنها ستكون قادرة على جذب المزيد من الودائع وتقديم مزيد من التسهيلات الائتمانية وتقديم خدمات مالية مختلفة وهذا بدوره يؤدي الى تعزيز الميزة التنافسية بين البنوك. بالتالي استناداً الى ما سبق يمكن صياغة الفرضيات التالية:

- يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لمؤشرات الشمول المالي على مستوى الميزة التنافسية المصرفية، ويتفرع منها:
  - يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لإمكانية الوصول للخدمات المالية على مستوى الميزة التنافسية المصرفية.
  - يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لاستخدام الخدمات المالية على مستوى الميزة التنافسية المصرفية.

8. منهجية الدراسة

8.1 قياس متغيرات الدراسة

8.1.1 المتغير التابع: الميزة التنافسية

تسعي هذه الدراسة الى معرفة دور الشمول المالي في تعزيز الميزة التنافسية، لذا فان الميزة التنافسية تعتبر متغير تابع، وتم قياسه بالاعتماد على ربحية المصرف ونسب التركز المصرفي كمؤشرين دالين على المنافسة حيث تم قياس ربحية المصرف من خلال نسبة صافي الربح قبل الضريبة الى اجمالي الموجودات، العائد على الأصول والعائد على حقوق الملكية، وقياس نسبة التركز من خلال مجموع الحصص السوقية (ممثلة بالودائع أو التسهيلات الائتمانية).

8.1.2 المتغيرات المستقلة

يعتبر الشمول المالي المتغير المستقل، وفي هذه الدراسة تم قياسه من خلال بعدي:

- الوصول الي الخدمات المالية الذي يشير الى القدرة على استخدام الخدمات المالية من المؤسسات الرسمية، ويتطلب تحديد مستويات الوصول الى تحديد وتحليل العوائق المحتملة لفتح واستخدام حساب مصرفي مثل

تكلفة والقرب من نقاط الخدمات المصرفية (الفروع واجهزة الصراف الآلي... الخ) (AFI, 2013)، وتم قياسه من خلال عدة مؤشرات عدد المصارف/الفروع وعدد أجهزة الصراف الآلي.

- استخدام الخدمات المالية الذي يشير الى مدى استخدام العملاء للخدمات المالية المقدمة بواسطة مؤسسات القطاع المصرفي، ويتم قياسه من خلال عدة مؤشرات نسبة البالغين الذين يحتفظون بحساب مالي بمؤسسة رسمية، نسبة البالغين الحاصلين على قرض واحد على الأقل غير مسدد من مؤسسة مالية رسمية، نسبة الشركات الصغيرة والمتوسطة التي تحتفظ بحساب مالي في مؤسسة مالية رسمية، نسبة الشركات الصغيرة والمتوسطة الحاصلة على قرض واحد على الأقل غير مسدد من مؤسسة مالية رسمية (AFI, 2013)، ونظرا لعدم توافر البيانات الخاصة بالمؤشرات السابقة، فقد تم الاعتماد على دراسة (sarma, 2008) لقياس بُعد استخدام الخدمات المالية وذلك من خلال عدة مؤشرات:
  - حجم التسهيلات كنسبة من اجمالي الناتج المحلي بالأسعار الجارية.
  - حجم الودائع كنسبة من اجمالي الناتج المحلي بالأسعار الجارية.

وقد قامت دراسة (Park, & Mercado 2015) الصادرة عن بنك التنمية الاسيوي بتأييد تلك المؤشرات.

8.1.3 المتغيرات الضابطة

في هذا الدراسة تم استخدام عددٍ من متغيرات التحكم لعزل العلاقة بين الشمول والميزة التنافسية المصرفية تماشيا مع (Siddik & Kabiraj, 2018)) و(Han & Melecky, 2013):

1. سيكون لنصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي تأثير إيجابي على الاستقرار المالي من خلال الشمول المالي. إذا زاد نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، هذا سيعزز الشمول المالي الذي يعزز الاستقرار المالي وبدوره يزيد القدرة التنافسية.
2. نسبة الائتمان الي الودائع المصرفية والمؤسسات المالية الأخرى – وهو مؤشر مهم للوساطة المالية – كمتغير ضابط له تأثير إيجابي كبير على استقرار النظام المالي، أي زيادة نسبة الائتمان من الودائع المصرفية والمؤسسات المالية الأخرى يؤدي الي نمو القطاع المالي هذا من شأنه ان يعزز الشمول المالي.
3. الوضع الاقتصادي: عدم استقرار الوضع الاقتصادي بسبب عدم الاستقرار السياسي يؤدي الى احجام الافراد والشركات عن استخدام مصادر التمويل، لذا تفترض الدراسة استقرار الوضع الاقتصادي الفلسطيني.

8.2 منهجية الدراسة

تم الاعتماد على المنهج التحليلي الوصفي في الجانب النظري من الدراسة، أما الجانب التطبيقي المتعلق بالدراسة القياسية فقد تم الاعتماد على المنهج الكمي عن طريق استخدام البيانات الزمنية المقطعية (Panel Data)، والتي تمثل بيانات عن مجموعة من البنوك خلال فترة زمنية معينة، وذلك باستخدام البرنامج الإحصائي Eviews 9 بشكل أساسي لتطبيق كافة الأساليب الإحصائية والقياسية.

8.3 مجتمع الدراسة

تمثل مجتمع الدراسة في جميع البنوك المدرجة في بورصة فلسطين باستثناء مصرف الصفا وذلك لعدم توافر كامل البيانات له. جميع البنوك مسجلة في بورصة فلسطين ومكون أساسي للجهاز المصرفي الفلسطيني، ولها فروع منتشرة في قطاع غزة والضفة الغربية، وذلك خلال الفترة الزمنية (2014-2018). أما بالنسبة لعدد البنوك المدرجة بالبورصة فهي 6 بنوك موضحة في الجدول (1)، حيث أن هذه البنوك تفصح عن بياناتها المالية بشكل فتري وسنوي:

جدول (1)

البنوك المدرجة في بورصة فلسطين

#	الشركة المدرجة	تاريخ الإدراج	رمز التداول	عملة التداول	تصنيف السوق
1	بنك فلسطين	22/09/2005	BOP	USD	1
2	بنك القدس	22/03/1997	QUDS	USD	1
3	البنك الاسلامي الفلسطيني	02/07/2009	ISBK	USD	1
4	البنك الاسلامي العربي	22/11/1997	AIB	USD	1
5	البنك الوطني	29/04/2007	TNB	USD	1
6	بنك الاستثمار الفلسطيني	13/02/1997	PIBC	USD	1

(المصدر: بورصة فلسطين: 2019، https://web.pex.ps)

8.4 طرق جمع وتحليل البيانات

لأغراض هذه الدراسة تم الاعتماد على البيانات والتقارير المالية السنوية لشركات العينة المنشورة على الموقع الالكتروني للشركات او من خلال موقع سلطة النقد الفلسطينية. تم الاعتماد ايضاً، على البيانات الطولية Panel Dataوذلك لتتبع أثر الشمول المالي على الميزة التنافسية خلال فترة الدراسة الممتدة من 2014 الي 2019، ولهذا السبب تم استخدام طريقة المربعات الصغرى المعممة لتحليل البيانات.

9. تحليل البيانات واختبار الفرضيات

عند تحليل البيانات واختبار الفرضيات باستخدام طريقة المربعات الصغرى (Generalized Least -GLS Squares) لابد من التحقق من صلاحية البيانات للتحليل الاحصائي من خلال استخدام عدة اختبارات منها: التوزيع الطبيعي لبيانات الدراسة، ارتباط ذاتي بين البواقي، الازدواج الخطي بين المتغيرات المستقلة وثبات تباين الخطأ العشوائي.

اختبار التوزيع الطبيعي

يعتبر هذا الاختبار ضروري في حالة العينات صغيرة الحجم (أصغر من 30) حيث ان عينة الدراسة تتضمن 30 مشاهدة، ويمكن افتراض اقتراب البيانات الى توزيعها الطبيعي وفقاً لنظرية الحد المركزية وعلية يمكن القول ان شرط التوزيع الطبيعي للبيانات محقق ولحساسية البيانات تم استخدام اختبار Kolmogorov smirnov لفحص التوزيع الطبيعي للبيانات (صافي، 2018). نتائج الاختبار في
الجدول (2) تشير الى ان البيانات تتبع التوزيع الطبيعي.

جدول (2) اختبار التوزيع الطبيعي

متغيرات الدراسة	قيمة الاختبار	مستوى الدلالة
أجهزة الصراف الالي	0.119	0.198
عدد فروع البنك	0.103	0.201
حجم الودائع كنسبة من اجمالي الناتج المحلي	0.099	0.217
حجم التسهيلات كنسبة من اجمالي الناتج المحلي	0.118	0.198
نسبة صافي الربح قبل الضرائب الي اجمالي الموجودات	0.123	0.197
العائد الي الأصول	0.187	0.180
العائد الي حقوق الملكية	0.173	0.193
الحصة السوقية من الودائع	0.112	0.199
الحصة السوقية من التسهيلات	0.100	0.218

اختبار الارتباط الذاتي بين البواقي

للتحقق من مدى وجود أو عدم وجود ارتباط ذاتي بين البواقي تم استخدام اختبار (Durbin Watson). يوضح الجدول (3) ان قيمة دارين واتسون (DW) كانت محصورة بين القيمتين 1.5 و2.5 وعلية يمكن اتخاذ قرار بعدم وجود ارتباط ذاتي بين البواقي.

جدول (3)

اختبار وجود ارتباط ذاتي بين البواقي

R-squared	0.535214	Mean dependent var	-3.13E-05
Adjusted R-squared	0.510232	S.D. dependent var	0.215783
S.E. of regression	0.125354	Akaike info criterion	3.524123
Sum squared resid	0.978987	Schwarz criterion	2.635241
Log likelihood	73.52397	Hannan-Quinn criter.	7.36325
F-statistic	11.3628	Durbin-Watson stat	2.035274
Prob(F-statistic)		0.000352	

الازدواج الخطي بين المتغيرات المستقلة

يعتمد التحليل القائم على نموذج المربعات الصغرى (GLS)على فرضية استقلال كل متغير من المتغيرات المستقلة. ولاختبار هذا الشرط تم استخدام معامل الارتباط بيرسون بين المتغيرات. يوضح الجدول (4) ان جميع معاملات الارتباط بين المتغيرات المستقلة كانت أقل من 0.8 وعلية يمكن الحكم على عدم وجود تداخل خطي بين المتغيرات المستقلة ولتأكيد هذه النتيجة تم حساب معامل (Variance Inflation Factor–VIF). يتضح من الجدول (5) ان جميع قيم VIF للمتغيرات كانت اقل من 5 وعلية يمكن الحكم على عدم وجود (مشكلة التداخل الخطي) بين المتغيرات المستقلة.

ثبات تباين الخطأ العشوائي:

أحد اهم الاختبارات الهامة لنموذج المربعات الصغرى (GLS)، وهو يشير الي ما إذا كان هناك مجموعة فرعية واحدة على الأقل من أفراد المجتمع تختلف في متغيراتها عن بقية المجموعات الفرعية الأخرى. للتحقق من ثبات تباين الخطأ العشوائي تم استخدام اختبار (Gleiser). يظهر الجدول (6) ان مستوى دلالة اختبار Gleiser كانت تساوي 0.4144 وهي أكبر من مستوى الدلالة 0.05 وهذا يعني انه لا يوجد مشكلة عدم ثبات تباين الخطأ العشوائي.

جدول (4) معامل الارتباط بيرسون بين متغيرات الدراسة

	أجهزة الصراف الالي	عدد فروع البنك	حجم الودائع كنسبة	حجم التسهيلات كنسبة	نسبة صافي الربح	العائد الي الاصول	العائد الي حقوق الملكية	الحصة السوقية من الودائع	الحصة السوقية من التسهيلات
أجهزة الصراف الالي.	1								
عدد فروع البنك.	**0.945	1							
صافي الربح قبل الضريبة	**0.583	0.445	*0.398	//0.122	1				
العائد الي الأصول	**0.592	0.464	0.424	//0.161	**0.984	1			
العائد الي حقوق الملكية	**0.709	0.654	..0.612	//0.111	**0.784	**0.835	1		
الحصة السوقية من الودائع	**0.920	**0.947	**0.997	0.088//-	*0.430	0.456*	**0.627	1	
الحصة السوقية من التسهيلات	**0.896	0.888	0.954	0.093-	*0.426	*0.439	**0.504	**0.955	1

جدول (5) الازدواج الخطي بين المتغيرات المستقلة

المتغير	Tolerance	VIF
أجهزة الصراف الالي	0.764	1.309
عدد فروع البنك	0.597	1.676
حجم الودائع كنسبة من اجمالي الناتج المحلي	0.907	1.103
حجم التسهيلات كنسبة من اجمالي الناتج المحلي	0.572	1.748

جدول (6) اختبار ثبات تباين الخطأ العشوائي

Heteroskedasticity Test: Glejser			
F-statistic	1.002310	Prob. F(3,29)	0.5214
Obs*R-squared	6.3215212	Prob. Chi-Square(3)	0.4144
Scaled explained SS	8.635241	Prob. Chi-Square(3)	0.1192

9.1 الإحصاء الوصفي لمتغيرات الدراسة:

يشير الجدول (7) الي نتائج الإحصاء الوصفي لمتغيرات الدراسة المستقلة والتابعة والتي تم استخراجها من جداول التحليل الاحصائي.

أولاً: الوصول الي الخدمات المالية

- ***أجهزة الصراف الالي:***

يتضح من الجدول (6) ان البنوك قامت بممارسة الشمول المالي (الوصول الي الخدمات المالية) خلال فترة الدراسة، وذلك من خلال انتشار خدماتها بشكل أوسع مما يضمن وصول عدد كبير من العملاء، حيث بلغ المتوسط الحسابي لعدد أجهزة الصراف الالي (60.310) صراف آلي، والوسيط (48.00) صراف الي وانحراف معياري (44.939) في حين بلغ اعلى عدد أجهزة للصراف الآلي في بنك فلسطين (195) صراف واقل عدد أجهزة الصراف الالي تساوي (24) في بنك الاستثمار.

- ***عدد فروع البنك:***

يشير الجدول (6) الى إن المتوسط الحسابي لعدد فروع البنوك بلغ (29.667) فرع اما الوسيط كان (22.50) فرع وقيمة الانحراف معياري (18.423)، في حين بلغت اعلى عدد للفروع في بنك فلسطين (73) فرع واقل عدد من الفروع كان في بنك الاستثمار الفلسطيني ويساوي (21) فرع.

جدول (7) الإحصاء الوصفي للمتغيرات

المؤشر	المتغير	نوع المتغير	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوسيط	اقل قيمة	اكبر قيمة
أجهزة الصراف الالي	الوصول الي الخدمات المالية	مستقل	60.310	44.939	48.00	18.00	195.00
عدد فروع البنك		مستقل	29.667	18.423	22.500	10.000	73.000
حجم الودائع كنسبة من اجمالي الناتج المحلي	استخدام الخدمات المالية	مستقل	74.356	70.099	49.957	15.661	259.939
حجم التسهيلات كنسبة من اجمالي الناتج المحلي		مستقل	976.606	5058.482	39.862	8.033	27758.34
نسبة صافي الربح قبل الضرائب الي اجمالي الموجودات	ربحية البنك	تابع	1.353	0.363	1.305	0.860	2.130
العائد الي الأصول		تابع	1.036	0.307	0.960	0.530	1.660
العائد الي حقوق الملكية		تابع	9.378	3.642	10.250	2.340	14.360
الحصة السوقية من الودائع	نسبة التركز	تابع	9.431	8.725	6.440	2.170	31.540
الحصة السوقية من التسهيلات		تابع	11.609	8.483	7.910	5.130	32.800

ثانياً: استخدام الخدمات المالية

- ***حجم الودائع كنسبة من اجمالي الناتج المحلي***

يتضح من الجدول (2) ان متوسط حجم الودائع كنسبة من اجمالي الناتج المحلي بالأسعار الجاري قد بلغت (74.356%) والوسيط (49.957%) وقد بلغ الانحراف المعياري (70.099%) في حين بلغت ادني قيمة حجم الودائع كنسبة من اجمالي الناتج المحلي (15.661%) في بنك الاستثمار الفلسطيني، واعلى قيمة (259.939%) في بنك فلسطين.

- ***حجم التسهيلات كنسبة من اجمالي الناتج المحلي***

أما فيما يتعلق بحجم التسهيلات مثل التسهيلات الائتمانية مثل حسابات جارية، خطابات ضمان، وخطابات اعتمادات مستندية وقروض، يشير الجدول (7) ان متوسط حجم التسهيلات كنسبة من اجمالي الناتج المحلي حيث بلغ (976.606) والوسيط أيضا (39.862) والانحراف المعياري بقيمة (5058.482) وبلغ ادني قيمة لحجم التسهيلات كنسبة من اجمالي الناتج المحلي (8.033) في بنك الاستثمار الفلسطيني واعلى قيمة (27758.34) في فلسطين.

ثالثاً: ربحية البنك

- ***نسبة صافي الربح قبل الضرائب الي اجمالي الموجودات:***

من الجدول (7) نلاحظ ان متوسط نسبة صافي الربح قبل الضرائب الي اجمالي الموجودات بلغ 1.353 والوسيط أيضا (1.305) والانحراف المعياري بقيمة (0.363) وبلغ ادني قيمة نسبة صافي الربح قبل الضرائب الي اجمالي الموجودات (0.860) في البنك الإسلامي العربي، واعلى قيمة (2.130) في بنك فلسطين.

- ***العائد الي الاصول:***

يشير الجدول (7) ان متوسط العائد الي الاصول بلغ (1.036) والوسيط أيضا (0.960) والانحراف المعياري بقيمة (0.307) وبلغ ادني قيمة العائد الي الاصول (0.530) في بنك الاستثمار واعلى قيمة (1.660) في بنك فلسطين.

- ***العائد الي حقوق الملكية:***

بالنظر الى نسبة الأرباح الناتجة من استثمار أموال المساهمين او ما يعرف بالعائد على حقوق الملكية اظهر الجدول (7) ان متوسط العائد علي حقوق الملكية بلغ (9.378) والوسيط أيضا (10.250) والانحراف المعياري بقيمة (3.642) وبلغ ادني قيمة العائد الي حقوق الملكية (2.340) في بنك الاستثمار واعلى قيمة (14.360) في بنك فلسطين.

رابعاً: نسبة التركز

- ***الحصة السوقية من الودائع:***

تشير الحصة السوقية من الودائع الي حصة الشركات من المبالغ التي يودعها الافراد والمؤسسات في البنوك. يتضح من الجدول (7) ان متوسط الحصة السوقية من الودائع بلغ (9.431) والوسيط أيضا (6.440) والانحراف

المعياري بقيمة (8.725) وبلغ أدني قيمة الحصة السوقية من الودائع (2.170) في بنك الاستثمار واعلى قيمة (31.540) في بنك فلسطين.

- ***الحصة السوقية من التسهيلات:***

يلاحظ من الجدول (7) ان متوسط الحصة السوقية من التسهيلات بلغ(11.609) والوسيط أيضا (7.910) والانحراف المعياري بقيمة (8.483) وبلغ ادني قيمة الحصة السوقية من التسهيلات(5.130) في البنك الإسلامي العربي واعلى قيمة (32.800) في بنك فلسطين.

9.2 نتائج اختبار الفرضيات

تشير الفرضية الرئيسية على "أنه يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لمؤشرات الشمول المالي على مستوى الميزة التنافسية المصرفية"

من خلال الجدول (7) يتضح أن قيمة معامل التأثير(0.444) بمعنى ان(44.4%) من التغير الذي يحدث للمتغير التابع نسبة صافي الربح قبل الضرائب إلى إجمالي الموجودات يكون نتيجة للتغير الذي يحدث في المتغيرات المستقلة (أجهزة الصراف الآلي، عدد فروع البنك، حجم الودائع كنسبة من إجمالي الناتج المحلي، حجم التسهيلات كنسبة من إجمالي الناتج المحلي)، وهذا يعني أن مؤشرات الشمول المالي تفسر(52.4%) من التغير الذي يحدث في المؤشرات الميزة التنافسية على مستوى البنوك التابعة في بورصة فلسطين أما النسبة المتبقية هي(55.6%) فهي نتيجة لعوامل أخرى.

ويوضح الجدول ان قيمة مستوى الدلالة اختبار F تساوي (0.000) وهي أقل من مستوى الدلالة 0.05 وهذا يعني ان النموذج صالح للتطبيق. وقيمة اختبار DW كانت قيمته 2.029 وهي محصورة بين القيمتين 1.5 و2.5 وعليه لا يوجد ارتباط ذاتي بين البواقي.

جدول (8)

نموذج انحدار المربعات الصغرى المعمم GLS – تأثير مؤشرات الشمول المالي على مستوى الميزة التنافسية المصرفية (نسبة صافي الربح قبل الضرائب الي اجمالي الموجودات)

المتغير	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
المعامل الثابت	0.867892	0.111398	7.790936	0.0000
أجهزة الصراف الالي	0.005553	0.004514	.2301762	0.0306
عدد فروع البنك	0.034394	0.008738	3.935943	0.0006
حجم الودائع كنسبة من اجمالي الناتج المحلي	-0.002784	0.002396	-1.161917	0.2567
حجم التسهيلات كنسبة من اجمالي الناتج المحلي	1.47E-05	1.02E-05	1.440753	0.1626

R-squared	0.524240	Mean dependent var	1.344138
Adjusted R-squared	0.444946	S.D. dependent var	0.366650
S.E. of regression	0.273161	Akaike info criterion	0.398077
Sum squared resid	1.790811	Schwarz criterion	0.633818
Log likelihood	-0.772121	Hannan-Quinn criter.	0.471908

F-statistic	6.611394	Durbin-Watson stat	1.943575
Prob(F-statistic)	0.000980		

يشير جدول (8) ان قيمة معامل التأثير (0.436) بمعنى أن (43.6%) من التغير الذي يحدث للمتغير التابع العائد إلى الأصول يكون نتيجة للتغير الذي يحدث في المتغيرات المستقلة (أجهزة الصراف الآلي، عدد فروع البنك، حجم الودائع كنسبة من إجمالي الناتج المحلي، حجم التسهيلات كنسبة من إجمالي الناتج المحلي)، وهذا يعني أن مؤشرات الشمول المالي تفسر (43.6%) من التغير الذي يحدث في مؤشرات الميزة التنافسية على مستوى البنوك التابعة في بورصة فلسطين أما النسبة المتبقية هي (56.4%) فهي نتيجة لعوامل أخرى.

جدول (9)

نموذج انحدار المربعات الصغرى المعمم GLS- تأثير مؤشرات الشمول المالي على مستوى الميزة التنافسية المصرفية (العائد الي حقوق الملكية)

المتغيرات	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
المتغير الثابت	4.615134	1.083242	4.260482	0.0003
أجهزة الصراف الالي	0.002003	0.043788	0.045734	0.9639
عدد فروع البنك	0.188823	0.084717	2.228864	0.0359
حجم الودائع كنسبة من اجمالي الناتج المحلي	-0.012749	0.023093	-0.552076	0.5862
حجم التسهيلات كنسبة من اجمالي الناتج المحلي	0.000126	9.83E-05	1.284815	0.2116

R-squared	0.547779	Mean dependent var	9.221429
Adjusted R-squared	0.469131	S.D. dependent var	3.607719
S.E. of regression	2.628610	Akaike info criterion	4.931220
Sum squared resid	158.9206	Schwarz criterion	5.169114
Log likelihood	-64.03708	Hannan-Quinn criter.	5.003946
F-statistic	6.965013	Durbin-Watson stat	1.500981
Prob(F-statistic)	0.000794		

يتضح من الجدول (9) ان قيمة معامل الارتباط (0.469) بمعنى أن (46.9%) من التغير الذي يحدث للمتغير التابع العائد إلى حقوق الملكية يكون نتيجة للتغير الذي يحدث في المتغيرات المستقلة (أجهزة الصراف الآلي، عدد فروع البنك، حجم الودائع كنسبة من إجمالي الناتج المحلي، حجم التسهيلات كنسبة من إجمالي الناتج المحلي)، وهذا يعني أن مؤشرات الشمول المالي تفسر (46.9%) من التغير الذي يحدث في مؤشرات الميزة التنافسية على مستوى البنوك التابعة في بورصة فلسطين اما النسبة المتبقية هي (53.1%) فهي نتيجة لعوامل أخرى.

ويشير الجدول الي ان قيمة مستوى الدلالة لاختبار F تساوي (0.000) وهي اقل من مستوى الدلالة (0.05) وهذا يعني المعنوية الكلية للأنموذج وهذا أيضا ان النموذج معنوي.

قيمة اختبار DW كانت قيمته (1.501) وهي محصورة بين القيمتين (1.5) و (2.5) وعلية لا يوجد ارتباط ذاتي بين البواقي.

جدول (10)

نموذج انحدار المربعات الصغرى المعمم GLS- بتأثير مؤشرات الشمول المالي على مستوى الميزة التنافسية المصرفية (الحصة السوقية من الودائع)

المتغير	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
المعامل الثابت	0.135397	0.312792	0.432868	0.6690
أجهزة الصراف الالي	0.005026	0.012674	0.396557	0.0252
عدد فروع البنك	0.012528	0.024536	0.510606	0.6143
حجم الودائع كنسبة من اجمالي الناتج المحلي	0.124141	0.006729	18.44888	0.0000
حجم التسهيلات كنسبة من اجمالي الناتج المحلي	1.87E-05	2.86E-05	0.651673	0.5208

R-squared	0.893592	Mean dependent var	9.501034
Adjusted R-squared	0.792524	S.D. dependent var	8.871104
S.E. of regression	0.767005	Akaike info criterion	2.462939
Sum squared resid	14.11912	Schwarz criterion	2.698679
Log likelihood	-30.71261	Hannan-Quinn criter.	2.536770
F-statistic	930.3903	Durbin-Watson stat	1.558165
Prob(F-statistic)	0.000000		

من خلال الجدول (10) يتضح ان قيمة معامل التأثير بمعنى أن (79.3%) من التغير الذي يحدث للمتغير التابع الحصة السوقية من الودائع يكون نتيجة للتغير الذي يحدث في المتغيرات المستقلة (أجهزة الصراف الآلي، عدد فروع البنك، حجم الودائع كنسبة من إجمالي الناتج المحلي، حجم التسهيلات كنسبة من إجمالي الناتج المحلي)، وهذا يعني أن مؤشرات الشمول المالي تفسر (79.3%) من التغير الذي يحدث في مؤشرات الميزة التنافسية على مستوى البنوك التابعة في بورصة فلسطين أما النسبة المتبقية هي (20.7%) فهي نتيجة لعوامل أخرى.

يشير الجدول ان قيمة مستوى الدلالة اختبار F تساوي (0.000) وهي اقل من مستوى الدلالة (0.05) وهذا يعني المعنوية الكلية للنموذج وهذا أيضا ان النموذج معنوي.

قيمة اختبار DW كانت قيمته (1.559) وهي محصورة بين القيمتين (1.5) و (2.5) وعلية لا يوجد ارتباط ذاتي بين البواقي.

جدول (11)

نموذج انحدار المربعات الصغرى المعمم GLS- تأثير مؤشرات الشمول المالي على مستوى الميزة التنافسية المصرفية (الحصة السوقية من التسهيلات)

المتغير	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
الثابت	2.679080	1.049129	2.553624	0.0174
أجهزة الصراف الالي	0.080434	0.042508	.8921996	0.0306
عدد فروع البنك	0.144800	0.082297	.7594714	1220.0
حجم الودائع كنسبة من اجمالي الناتج المحلي	0.128807	0.022569	5.707151	0.0000

حجم التسهيلات كنسبة من اجمالي الناتج المحلي	3.24E-05	9.60E-05	0.336849	0.7392
R-squared	0.923469	Mean dependent var		11.72276
Adjusted R-squared	0.910714	S.D. dependent var		8.609550
S.E. of regression	2.572597	Akaike info criterion		4.883295
Sum squared resid	158.8381	Schwarz criterion		5.119035
Log likelihood	-65.80777	Hannan-Quinn criter.		4.957126
F-statistic	72.39988	Durbin-Watson stat		1.801990
Prob(F-statistic)	0.000000			

من خلال الجدول (11) يتضح ان قيمة معامل التأثير(0.911) بمعنى أن (91.1%) من التغير الذي يحدث للمتغير التابع الحصة السوقية من التسهيلات يكون نتيجة للتغير الذي يحدث في المتغيرات المستقلة (أجهزة الصراف الآلي، عدد فروع البنك، حجم الودائع كنسبة من إجمالي الناتج المحلي، حجم التسهيلات كنسبة من إجمالي الناتج المحلي)، وهذا يعني أن مؤشرات الشمول المالي تفسر (91.1%) من التغير الذي يحدث في المؤشرات الميزة التنافسية على مستوى البنوك التابعة في بورصة فلسطين أما النسبة المتبقية هي (8.9%) فهي نتيجة لعوامل أخرى.

قيمة مستوى الدلالة لاختبار F تساوي (0.000) وهي أقل من مستوى الدلالة (0.05) وهذا يعني المعنوية الكلية للنموذج وهذا أيضا ان النموذج معنوي.

قيمة اختبار DW كانت قيمته (1.802) وهي محصورة بين القيمتين (1.5) و (2.5) وعليه لا يوجد ارتباط ذاتي بين البواقي.

نتائج الفرضيات

تشير الفرضية الفرعية الاولى "يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لإمكانية الوصول الي الخدمات المالية على مستوى الميزة التنافسية المصرفية"

من خلال الجداول السابقة يتضح أنه يوجد أثر إيجابي ذو دلالة احصائية عند مستوى دلالة 0.05 لمؤشرات الشمول المالي (الوصول إلى الخدمات المالية) على مستوى الميزة التنافسية المصرفية (نسبة صافي الربح قبل الضرائب إلى إجمالي الموجودات، العائد إلى الأصول، الحصة السوقية من التسهيلات) بمعني أنه كلما زاد الوصول الي الخدمات المالية كلما زادت نسبة صافي الربح قبل الضرائب إلى إجمالي الموجودات، العائد إلى الأصول، والحصة السوقية من التسهيلات.

ويتضح أيضا أنه يوجد أثر إيجابي ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة 0.05 لمؤشرات الشمول المالي (الوصول إلى الخدمات المالية (عدد أجهزة الصراف الآلي) على مستوى الميزة التنافسية المصرفية (العائد إلى حقوق الملكية، الحصة السوقية من الودائع) بمعنى أنه كلما زادت مؤشرات الشمول المالي (الوصول إلى الخدمات المالية (عدد أجهزة الصراف الآلي) كلما زاد مستوى الميزة التنافسية المصرفية (العائد إلى حقوق الملكية، الحصة السوقية من الودائع) وهي تتفق مع نتيجة دراسة (Chen & Divanbeigi, 2019)

ويتضح أيضاً أنه لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة 0.05 لمؤشرات الشمول المالي (الوصول إلى الخدمات المالية (عدد أفرع البنك) على مستوى الميزة التنافسية المصرفية (العائد إلى حقوق الملكية، الحصة السوقية من الودائع) وهذا يتفق مع ما توصلت اليه دراسة كل من (Jegede, 2014; Humphrey, 1994).

نتائج اختبار الفرضية الفرعية الثانية والتي تشير الي انه يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لاستخدام الخدمات المالية على مستوى الميزة التنافسية المصرفية

من خلال الجداول السابقة يتضح أنه لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة 0.05 لمؤشرات الشمول المالي (استخدام الخدمات المالية) على مستوى الميزة التنافسية المصرفية (نسبة صافي الربح قبل الضرائب إلى إجمالي الموجودات، العائد إلى الأصول) بمعني أنه كلما زادت مؤشرات الشمول المالي (استخدام الخدمات المالية) كلما زاد مستوى الميزة التنافسية المصرفية وهي لا تتفق مع الفرضية الثانية.

ويتضح أيضاً أنه لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة 0.05 لمؤشرات الشمول المالي (استخدام الخدمات المالية "حجم التسهيلات كنسبة من اجمالي الناتج المحلي") على مستوى الميزة التنافسية المصرفية (الحصة السوقية من الودائع، الحصة السوقية من التسهيلات) وهي لا تتفق مع الفرضية الثانية.

ويتضح أيضاً أنه يوجد أثر إيجابي ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة 0.05 لمؤشرات الشمول المالي (استخدام الخدمات المالية "حجم الودائع كنسبة من إجمالي الناتج المحلي") على مستوى الميزة التنافسية المصرفية (الحصة السوقية من الودائع، الحصة السوقية من التسهيلات) وهذا يعني أنه كلما زادت مؤشرات الشمول المالي (استخدام الخدمات المالية، حجم الودائع، كنسبة من إجمالي الناتج المحلي) على مستوى الميزة التنافسية المصرفية (الحصة السوقية من الودائع، الحصة السوقية من التسهيلات) وهي تتفق مع الفرضية الثانية. تعكس هذه النتيجة الاهتمام الملموس في تطوير المنتجات والخدمات المالية التي تؤدي الي تعزيز الشمول المالي وفق الاستراتيجية الوطنية للشمول المالي في فلسطين 2018-2025. بالإضافة الي ذلك، تعزي هذه النتيجة الى قيام سلطة النقد الفلسطينية بإطلاق مجموعة من البرامج والأنظمة والخدمات المتطورة خلال السنوات الأخيرة تهدف الي خفض الأرصدة النقدية المودعة خارج فلسطين لإعادة توظيفها داخل الاقتصاد الوطني. أمر اخر ساهم في تعزيز الشمول المالي للميزة التنافسية هو دور المؤسسات المصرفية في نشر الثقافة المصرفية في أوساط الجمهور من خلال تثقيف جمهور المواطنين بشأن حقوقهم وواجباتهم حو لتعاملاتهم المصرفية، و كذلك متابعة تطوير المنتجات و الخدمات المصرفية المناسبة لاحتياجات الجمهور و ضمان الشفافية و الإفصاح التام عنها. هذا بدوره يشجع البنوك المحلية على تقديم مزيد من الخدمات المصرفية لجذب أصحاب الودائع إليهم

نلاحظ من خلال التعليق أن النتيجة اختلفت مع دراسة (حسينة، 2018) ودراسة (عبدالله، 2018) ودراسة (Han & Melecky, 2013) المتعلقة بحجم الودائع.

10. الاستنتاجات

بناءً على الإحصاء الوصفي واختبار الفرضيات توصلت الدراسة الي النتائج التالي:

- أظهر الإحصاء الوصفي الي وجود اختلافات جوهرية بين البنوك فيما يتعلق بمؤشرات الشمول المالي، ومؤشرات الميزة التنافسية، وقد يرجع ذلك إلى الاختلاف في حجم وطبيعة ورأس مال وفترة عمل كل بنك.
- كما أظهرت النتائج بأن بنك فلسطين يأتي في المرتبة الأولى من حيث عدد نقاط الوصول بنسبة 36% لعدد الفروع و40% لعدد الصرافات، ويليه بنك القدس بنسبة 19% للفروع و17% للصرافات، ويأتي في المرتبة الأخيرة بنك الاستثمار الفلسطيني بنسبة 9% للفروع و8% للصرافات الآلية.

- بلغت ادني قيمة حجم الودائع كنسبة من اجمالي الناتج المحلي 15.661% في بنك الاستثمار الفلسطيني، واعلى قيمة 259.939% في بنك فلسطين، وبلغ ادني قيمة لحجم التسهيلات كنسبة من اجمالي الناتج المحلي 8.033 في بنك الاستثمار الفلسطيني واعلى قيمة 27758.34 في فلسطين.
- وبلغت ادني قيمة نسبة صافي الربح قبل الضرائب الي اجمالي الموجودات 0.860 في البنك الإسلامي العربي، واعلى قيمة 2.130 في بنك فلسطين، وبلغ ادني قيمة العائد الي الاصول 0.530 في بنك الاستثمار واعلى قيمة 1.660 في بنك فلسطين، أما العائد على حقوق الملكية فقد بلغ ادني قيمة في بنك الاستثمار معدل 2.340 واعلى قيمة 14.360 في بنك فلسطين.
- وبلغ ادني قيمة الحصة السوقية من الودائع 2.170 في بنك الاستثمار واعلى قيمة 31.540 في بنك فلسطين، أما الحصة السوقية فقد بلغت ادني قيمة لها من التسهيلات 5.130 في البنك الإسلامي العربي واعلى قيمة 32.800 في بنك فلسطين.
- أظهرت نتائج اختبار الفرضيات ان الشمول المالي مقاساً بالوصول الي الخدمات المالية يؤثر بشكل إيجابي على الميزة التنافسية. بمعني انه كلما زادت مؤشرات الشمول المالي (الوصول الي الخدمات المالية) زاد مستوى الميزة التنافسية المصرفية (نسبة صافي الربح قبل الضرائب الي اجمالي الموجودات، العائد الي الاصول، الحصة السوقية من التسهيلات).
- تؤثر مؤشرات الشمول المالي من خلال الوصول الي الخدمات المالية علي زيادة مستوي الميزة التنافسية مقاسه بالعائد الي حقوق الملكية، الحصة السوقية من الودائع. كلما زاد الوصول الي الخدمات المالية من خلال زيادة عدد أجهزة الصراف الالي تزيد الحصة السوقية من الودائع والعائد الي حقوق الملكية وبالتالي وهذا بدوره يؤدي الي زيادة الميزة التنافسية.
- لم يكن للشمول المالي من خلال عدد أفرع البنك تأثير على الميزة التنافسية المصرفية.
- أظهرت النتائج ايضاً ان الشمول المالي من خلال استخدام الخدمات المالية لا يؤثر على مستوي الميزة التنافسية مقاسه بنسبة صافي الربح قبل الضرائب الي اجمالي الموجودات والعائد على الأصول، الحصة السوقية من الودائع والحصة السوقية من التسهيلات.
- خلصت النتائج بانه يوجد أثر ايجابي ذو دلالة احصائية لمؤشرات الشمول المالي (استخدام الخدمات المالية (حجم الودائع كنسبة من اجمالي الناتج المحلي)) على مستوى الميزة التنافسية المصرفية (الحصة السوقية من الودائع، الحصة السوقية من التسهيلات).

11. التوصيات:

- ضرورة تعزيز مفاهيم الشمول المالي بمؤشراته المختلفة لدى المجتمع الفلسطيني، من خلال حملة توعوية لشرح مفهوم الشمول المالي وأبعاده.

- يتوجب على ادارات المصارف اذا ما ارادت ان تنمو بأعمالها من خلال الدخول بفرص استثمارية جيدة بزيادة عدد الخدمات المقدمة وتعدد وتنوع الفروع التابعة لما والاعتماد على العاملين من ذوي الخبرة المميزة بالعمل المصرفي.
- ضرورة اهتمام ادارات البنوك للشمول المالي بجانب التدريب والمواكبة المستمرة لأحدث الخدمات المصرفية، من خلال عملية اكتساب المعرفة التي تقود المصرف لتوظيف هذه المعرفة في معالجة الاخطاء وحل المشاكل التي تواجه العمل لأنها تؤدي الى تعزيز الميزة التنافسية.
- الاهتمام بالتثقيف المصرفي وتحسين مستوى إلمام المستهلك بالشأن المالي من شأنه زيادة الطلب على الخدمات المالية وانتقاء المناسب منها يساعد المستهلك في التغلب على بعض التعقيدات المرتبطة بالاستفادة من الخدمات المالية.
- ضرورة اهتمام البنوك بتطوير خدمات الشمول المالي لمفرداته الواسعة كخدمات التحاويل المالية وأنظمة الدفع الإلكترونية وخدمات الصراف الالي وخدمات شركات التأمين وانظمة التقاعد وكذلك خدمات التعامل بالأوراق المالية والصكوك بما يحقق لها النجاحات الاستراتيجية في المستقبل.

المصادر

أولاً: المراجع العربية.

أبو دية، ماجد. (2016). "دور الانتشار المصرفي والاشتمال المالي في النشاط الاقتصادي الفلسطيني"، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الازهر – غزة.

حسنية. (2018). العلاقة بين الشمول المالي والنمو الاقتصادي – دراسة نظرية وتطبيقية. الجزائر.

سلطة النقد الفلسطينية. (2014). إنجازات سلطة النقد كرست لفلسطين مكانة رائدة في مجال الشمول المالي، https://www.pma.ps/ar.

سلطة النقد الفلسطينية. (2018). الاستقرار المالي 2017. دائرة الأبحاث والسياسة النقدية.

صندوق النقد العربي. (2015). العلاقة المتداخلة بين الاستقرار المالي والشمول المالي. مايو 17، 2016 صندوق النقد العربي.

صندوق النقد العربي. (2015). متطلبات تبني استراتيجية وطنية لتعزيز الشمول المالي في الدول العربية. مايو 17، 2016 صندوق النقد العربي

عبد الله، ميسون. (2018). دور خدمة الدفع المصرفية عبر الهاتف الجوال في تعزيز الشمول المالي في السودان. رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، كلية الدراسات التجارية، الخرطوم، السودان.

عبسى، عبد القادر،2013 ، الهيكل التنظيمي كميزة تنافسية لصناعة الحجر والرخام في فلسطين. رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الدراسات العليا. جامعة القدس.

قرشي، محمد بوخلالة ، سهام،2016،تطور مؤشرات التركيز السوقي واثرها على المنافسة المصرفية. مجلة باحث، 16 (16)، 43-49.

معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس). (2016). الشمول المالي في فلسطين، دراسة بحثية، فلسطين، رام الله.

معتوق، سهير محمود.، على، إيمان حسن.، & سيد .، هناء محمود (2021). الشمول المالي. المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية. حلوان، 35(عدد متخصص في العلوم الاقتصادية) ، 81-102.

الشقنقيرى، & عبد العظيم عماد الدين مصطفى. (2021). أثر الشمول المالي علي مخاطر التشغيل (دراسة تطبيقية). المجلة العلمية للبحوث التجارية.

ثانياً: المراجع الأجنبية.

Alliance for financial inclusion AFI. (2013). *measuring financial inclusion; core set of financial inclusion indicators*. Malaysia: AFI

Berger, A. N., Klapper, L. F., & Turk-Ariss, R. (2009). Bank competition and financial stability. *Journal of Financial Services Research*. In Handbook of Competition in Banking and Finance. Edward Elgar Publishing.

Boot, A. W., & Thakor, A. V. (2000). Can relationship banking survive competition? *The journal of Finance, 55(2), 679-713*

Cámara, N., & tuesta, D. (2014). Measuring financial inclusion: a muldimensional index. *BBVA Research Paper, (14/26).*

Chen, R., & Divanbeigi, R. (2019). Can Regulation Promote Financial Inclusion? *The World Bank*.

Čihák, M., Mare, D. S., & Melecky, M. (2016). The nexus of financial inclusion and financial stability: A study of trade-offs and synergies. *Policy Research Working Paper. The World Bank, Washington. 7722.*

Ryan, R. M., O'Toole, C. M., & McCann, F. (2014). Does bank market power affect SME financing constraints? *Journal of Banking & Finance, 49, 495-505*.

Consultative Group to Assist the Poor (CGAP). (2013). *Financial Access 2012 Getting to a More Comprehensive Picture*. Washington DC (US).

Park, C. Y., & Mercado, R. (2015). Financial inclusion, poverty, and income inequality in developing Asia. Asian Development Bank Economics Working Paper Series, (426).

Allen, F., & Gale, D. (2004). Competition and financial stability. *Journal of money, credit and banking, 453-480.*

GPFI. 2013. "The 20-basic set of financial inclusion indicators." Global Partnership for Financial Inclusion.

Han, R. Melecky, M. (2013). Financial Inclusion for Financial Stability Access to Bank Deposits and the Growth of Deposits in the Global Financial Crisis. Working Papers.

Humphrey, D. B. (1994). Delivering deposit services: ATMs versus branches. *FRB Richmond Economic Quarterly, 80(2), 59-81.*

Jegede, C. A. (2014). Effects of automated teller machine on the performance of Nigerian banks. *American Journal of Applied Mathematics and Statistics, 2(1), 40-46.*

Boyd, J. H., & De Nicolo, G. (2005). The theory of bank risk taking and competition revisited. *The Journal of finance, 60(3), 1329-1343*.

Keeley, M. C. (1990). Deposit insurance, risk, and market power in banking. *The American economic review, 1183-1200*.

Khan, H. R. (2011). Financial inclusion and financial stability: are they two sides of the same coin. Address by Shri HR Khan, Deputy Governor of the Reserve Bank of India, at BANCON.

Mehrotra, A. N., & Yetman, J. (2015). Financial inclusion-issues for central banks. *BIS Quarterly Review March. Available at SSRN: https://ssrn.com/abstract=2580310*

Morgan, P. and V. Pontines. (2014). *Financial stability and financial inclusion*. *Asian development bank institute*, (488), 3-16.

Mostak, M., & Sushanta, M. (2015). Is financial inclusion good for bank stability? International evidence, *University of London*, U.K. 157, 403-427.

Musau, S., Muathe, S., & Mwangi, L. (2018). Financial inclusion, bank competitiveness and credit risk of commercial banks in Kenya. *International Journal of Financial Research*, 9(1), 203-218.

Owen, A. L., & Pereira, J. M. (2018). Bank concentration, competition, and financial inclusion. *Review of development finance, 8(1), 1-17.*

Porter, M. E. (2008). The five competitive forces that shape strategy. *Harvard business review, 86(1), 25-40.*

Sarma, M. (2008). Index of financial inclusion. *Indian Council for Research on International Economic Relations (No. 215). Working paper.*

Siddik, M., Alam, N., & Kabiraj, S. (2018). Does financial inclusion induce financial stability? Evidence from cross-country analysis. *Australasian Accounting, Business and Finance Journal, 12(1), 34-46.*

Claessens, S., & Laeven, L. (2005). Financial dependence, banking sector competition, and economic growth. *Journal of the European Economic Association, 3(1), 179-207.*

Yoshino, N. and P. J. Morgan. (2018). *Financial Inclusion, Financial Stability and Income Inequality: Introduction, World Scientific*.

Neaime, S., & Gaysset, I. (2018). Financial inclusion and stability in MENA: Evidence from poverty and inequality. Finance Research Letters, 24, 230-237.

Ozili, P. K. (2020, January). Financial inclusion research around the world: A review. In Forum for social economics (pp. 1-23). Routledge.

Le, T. H., Chuc, A. T., & Taghizadeh-Hesary, F. (2019). Financial inclusion and its impact on financial efficiency and sustainability: Empirical evidence from Asia. Borsa Istanbul Review, 19(4), 310-322.

Ahamed, M. M., & Mallick, S. K. (2019). Is financial inclusion good for bank stability? International evidence. Journal of Economic Behavior & Organization, 157, 403-427.